

## فرنسا تسعى لتحفيز صادراتها بتحسين القدرة التنافسية



يشكل العجز في الميزان التجاري الفرنسي الذي يتزايد منذ عشرين عاماً على وقع انحسار التصنيع وانعكاساته على الصادرات، نقطة ضعف في مشهد الانتعاش الاقتصادي ما بعد أزمة كوفيد-19، ما حمل الحكومة على اعتبار تقليصه «هدفاً استراتيجياً».

وحصل المنعطف في بداية الألفية، حين كانت فرنسا لا تزال تسجل في 2002 فائضاً في ميزانها التجاري على صعيد تبادل السلع قدره 3.5 مليار يورو بحسب أرقام معهد إنسي

بالمقارنة، وصل العجز في 2020 إلى 64.7 مليار يورو، بزيادة 20 مليار على 2017

وتفاقم العجز عام 2021 مع ترقب صدور أرقام رسمية الثلاثاء قد تتخطى الحد القياسي الذي سجل قبل عشر سنوات في وسط الأزمة المالية وبلغ 75 مليار يورو

ونجح العجز التجاري في نهاية السنة بصورة خاصة عن المواد الأولية والطاقة وأشار دوني فيران المدير العام لمعهد

«ريكسكود» بهذا الصدد إلى «زيادة في الأسعار أكثر حيوية بكثير من زيادة أسعار صادراتنا

وأوضحت سيلين أوزيورت الخبيرة الاقتصادية المتخصصة في شؤون فرنسا في شركة يولر إرميس أن الطلب الفرنسي يبقى قوياً وسط الانتعاش الاقتصادي الحالي، لكنّ تلبّيته تأتي من الواردات

وتضر زيادات أسعار المواد الأولية والبلبلية في سلاسل الإمداد بقطاعي إنتاج السيارات ومعدات النقل، وهما تقليدياً قطاعان مصدران في فرنسا. كما تضررت صناعة الطيران جرّاء القيود المفروضة على السفر

ولفت فيران إلى أن أزمة الوباء كان لها «تأثير محفّز» غير أنه «يكشف أن الحلقة المفقودة في النشاط في فرنسا تبقى» ضعفتنا على الصعيد الدولي

وعلى سبيل المثال، فإن حجم الصادرات الفرنسية تراجع بنسبة «30% خلال 20 عاماً» داخل الاتحاد الأوروبي

ومن غير المتوقع تسجيل تحسّن آني خلال الأشهر المقبلة

وقال وزير الاقتصاد برونو لومير مراراً: إنّ العودة إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري تتطلب عشر سنوات

وبمعزل عن الأوضاع الحالية، تعاني فرنسا مشكلة مزمنة في القدرة التنافسية

وأوضحت سيلين أوزيورت «نحن بحاجة إلى الاستيراد، سواء من أجل النمو أو الاستثمار أو الاستهلاك. وبما أن الانتعاش سيتواصل عام 2022، فإن هناك طلباً قوياً على الواردات. من جهة أخرى، فإن قطاعنا الأساسي على «صعيد التصدير، السيّارات والطائرات، لن ينهض قبل عام 2023

ولفتت الخبيرة الاقتصادية إلى أنه خلال العقدين الماضيين «كانت فرنسا البلد الذي خسر أكبر قدر من حصص السوق مقارنة مع إيطاليا وألمانيا، ليس تجاه الصين فقط؛ بل كذلك تجاه جيراننا الأوروبيين، ولا سيما في قطاع الأدوية، وهو «قطاع أساسي بالنسبة لنا

## النهوض بالجهاز الإنتاجي

وضعت المفوضية العليا للتخطيط في مطلع كانون الأول/ ديسمبر مشروعاً من أجل «النهوض بالجهاز الإنتاجي» يوصي بالتركيز على أكثر من 900 منتج يسجل عجزاً تجارياً يزيد على 50 مليون يورو، وشكلت وحدها نحو 80% من العجز عام 2019

وتعتمد الخطة على تشجيع المنتجات «صنع في فرنسا» لتفادي مثلاً استيراد رقائق البطاطس في حين أن فرنسا هي الدولة الأولى في العالم في زراعة البطاطس، أو الأثاث في حين أن فرنسا تنتج الخشب

والمجالات التي تُعطى الأولوية سواء لتعزيز أو إنشاء سلاسل وطنية لإنتاجها، هي المواد الغذائية والنقل والأغراض المنزلية والآلات والأدوات والمواد والنسيج والمنتجات الطبية والأدوية والمحروقات

وتتخذ الحكومة منذ عدّة سنوات تدابير لمعالجة هذه المشكلة، منها خفض الضرائب على الإنتاج. لكن سيلين أوزيورت تدعو إلى المضي أبعد من ذلك، مشددة على ضرورة معالجة مسألة «عدم ملائمة الكفاءات» بتدريب عمّال فنيين بينهم

مهندسيون وعمال، وكذلك تحفيز المجازفة

وقالت: «في صناعات الغد، سواء الصناعات الفضائية أو النووية أو الابتكار في النقل والصحة، إنها مشاريع يجب الاستثمار فيها والإقدام على المجازفة، أن نكون على استعداد لنخسر هذا ما يحصل في الولايات المتحدة، اعتمادات (لتكنولوجيا غير موجودة في الوقت الحاضر». (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.